٧٥ بالمئة نسبة إنجاز مشروع رفع التلوث عن ساحة العاصي

| حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّنَ المدير العام للشركة العامة للصرف الصحي بحماة وحيد اليوسف لـ«الوطن»، أن نسبة الإنجاز في مشروع رفع التلوث عن ساحة العاصي وسط حماة التجاري تجاوزت حتى تاريخه الـ٧٥ بالمئة، وأن الأعمال التي ينفذها فرع الطرق والجسور تسير بوتائر عالية، لإنجاز هذا المشروع خلال برنامجه الزمني المحدد ب ٤٥ يوماً.

وأوضح اليوسف أن المشروع بطول ٤٥٠ م وبكلفة ١٢٢ مليون ليرة، و لتنفيذه منعكسات مهمة على الواقع البيئي لمدينة حماة، حيث سيخلصها من صبيب الصرف الصحي في سرير نهر العاصي ويحوله إلى محطة المعالجة.

وعن المشاريع الأخرى ذات الأهمية التي تنفذها الشركة، لفت اليوسف إلى مشروع محطة معالجة الصرف الصحي في مصياف، التي بلغت نسبة الإنجاز فيها ٧٠ بالمئة، وتشمل الأعمال المدنية والإنشائية، مؤكداً أن التجهيزات الميكانيكية والكهربائية اللازمة للمحطة موردة بالكامل، مبيناً أن كلفة تنفيذ هذه المحطة ٣ مليارات ليرة، ومن شأنها إذا ما وضعت بالاستثمار بعد انتهاء العمل بمشروعها، رفع التلوث البيئي عن مدينة مصياف وعدد من القرى المجاورة والتجمعات السكانية القريبة.

وعن مشروع (النهضة) الذي ينفذ بمنطقة مصياف أيضاً، أكد اليوسف أن العمل فيه مستمر بوتيرة عالية، وهو بطول ١٣٧٢ م وبكلفة ٥٧ مليون ليرة، والهدف منه رفع التلوث عن مصادر مياه الشرب والينابيع والحفاظ على سلامة البيئة، وهو من المشاريع المهمة والاستراتيجية العائدة للشركة، وينفذه فرع الإنشاءات العسكرية بحماة.

وكذلك مشروع (العالمية) بمنطقة الغاب الذي يؤدي الهدف ذاته بتحقيق الإصحاح البيئي بمنطقة الغاب، وهو بطول ٣٥٩٢ م وبكلفة ١٨٣مليون ليرة، ومن تنفيذ فرع الإنشاءات العسكرية بحماة أيضاً.

وأشار اليوسف إلى أن مشروع ناعور جورين بسهل الغاب الغربي من المشاريع المهمة أيضاً لرفع التلوث عن القرية، وهو بكلفة ١٤٥ مليون ليرة و بطول ٣٥٠٠ م، وينفذه فرع مؤسسة الإسكان العسكري بحماة.

وزير الزراعة من طرطوس:

صندوق للتأمين الزراعي قيد التأسيس وتحضيرات لتسويق الحمضيات

| طرطوس- الوطن

مشكلات وقضايا عديدة طرحها أعضاء الأسرة الزراعية في محافظة طرطوس أمام وزير الزراعة أحمد القادري خلال اجتماعه بهم في قاعة مجلس المحافظة ظهر الخميس الماضي بحضور مسؤولي السلطة المحلية، وتركزت مداخلات الحضور حول تأمين مستلزمات العمل الحقلي ووسائط النقل واللباس، وزيادة آليات إطفاء حرائق الحراج والتعاون مع وزارتي الدفاع والداخلية لحماية الحراج، وزيادة عدد الحراس الحراجيين، ورصد اعتمادات لإصلاح الآليات المعطلة، وشق الطرق الزراعية، كما طالبوا بزيادة نسبة القبول في الهندسة الزراعية وإعادة القبول بالهندسة التقنية من طلاب الثانوية الزراعية، وإقامة مسابقات لمعالجة نقص كادر الأطباء البيطريين، وتثبيت العمال المؤقتين، وتأمين بذار القمح الطري وتسليم السماد والبذار في موعدها، ودعم مشروع تطوير الثروة الحيوانية، وضرورة إحداث كلية زراعية وكلية بيطرية بجامعة طرطوس.

وأشاروا إلى ضرورة إيجاد حلول من أجل زراعة أنواع التبغ وعدم تقييد الفلاحين بمساحة معينة وإيجاد تسهيلات وحلول لزراعة نوع الكاترين، واستنباط أنواع بذور صالحة للزراعات المحمية من قبل مراكز البحوث العلمية وكذلك تأمين أعداد إضافية من الأبقار المستوردة للمزارعين نتيجة مطالباتهم بها، والعمل على توفير الأسمدة، وتعديل قانون عمل صندوق الجفاف والكوارث بحيث يحصل الفلاح على تعويض منصف، وإعطاء تسهيلات لمنح رخص المعامل التي تعتمد على الإنتاج الزراعي في المحافظة وإعفائها من شرط التصنيف.

وزير الزراعة أكد وفي معرض رده على ما طرح أن خسائر القطاع الزراعي بسبب الإرهاب قدرت بـ١٦ مليار دولار حتى الآن ومع ذلك لم يتوقف الإنتاج أو أي منتج زراعي، وبقي رائداً يدعم الاقتصادي الوطني، مبيناً أن الحكومة تولي هذا القطاع كل اهتمام عملاً بتوجيهات قائد الوطن، وتصب كل الجهود لرفع مستواه وتطويره ووضع أرضية للتصدير خارج البلد للحصول على النقد بالعملة الصعبة، لافتاً إلى أن هناك رؤية جديدة للوزارة لتطوير القطاع الزراعي من نتاج الباحثين الزراعيين في طرطوس، حيث سيتم إدخال زراعة الرز في سهل عكار والمناطق الملائمة لزراعته، وإنه تم وضع مصفوفة لإعادة تأهيل ما هو مهم وضروري لعمل الوحدات الإرشادية وفق الإمكانيات المتاحة، داعياً لضرورة تكاتف جميع الجهود في مواجهة الحصار الذي فرض على سورية بزيادة الإنتاج.

وقال: بعد هذه الحرب على بلدنا نحتاج إلى التعاون وتضافر الجهود من قبل الجميع لدعم القطاع الزراعي والعمل جار لتأمين مستلزماته من آليات وسيارات إطفاء، وحالياً قيد تأسيس صندوق التأمين الزراعي وستعقد ورشة عمل بمشاركة كل الأطراف المعنية من أجل حل موضوع التبغ وجار التحضير لبيئة مناسبة لتسويق موسم الحمضيات وغيره من خلال الاتفاقيات مع الدول المستوردة وتأهيل مراكز الفرز والتوضيب.

محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى استعرض واقع القطاع الزراعي في طرطوس مشيراً إلى أنه تم تأمين مقر لكلية الهندسة الزراعية بانتظار إصدار قرار بإقامتها والذي سيؤمن ربط الجامعة بالبحث العلمي بما يطور الزراعة في المحافظة.

بدوره أمين فرع طرطوس للحزب محمد حبيب حسين شدد على أهمية التعويض للمزارع عند أي ضرر زراعي يتعرض له وأن يكون منصفاً ويصب في مصلحته.

رئيس الوزراء يجتمع باللجنة العليا للاستيعاب الجامعي

وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: الحديث سيكون عن المفاضلة الجامعية مع جميع تفاصيلها

| فادي بك الشريف

يترأس رئيس مجلس الوزراء عماد خميس الثلاثاء القادم اجتماع اللجنة العليا للاستيعاب والقبول الجامعي بحضور عدد من الوزراء والمعنيين والمختصين في القطاع التعليمي، وذلك لإقرار أسس ومعايير القبول الجامعي للتسجيل في المفاضلات الجامعية.

هذا ويأتي اجتماع اللجنة في الوقت الذي يترقب فيه الطلاب ما ستخلص عنه مفاضلات القبول الجامعي للعام والموازي ومنح الجامعات الخاصة والعرب والأجانب.. إلخ، وسط التوقعات الرسمية بانخفاض معدلات القبول عن العام الماضي.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن وزير التعليم العالي بسام إبراهيم أن جلسة مجلس التعليم العالي الماضية تركزت بشكل كامل حول مناقشة واقع المفاضلة الجامعية، مع دراسة جميع التفاصيل المحيطة بالمفاضلات التي يتم العمل على إصدارها في أقرب وقت ممكن قبل نهاية الشهر الجاري.

ولفت إبراهيم إلى أنه تم التطرق إلى ضرورة تجهيز جميع المراكز وتأمين جميع المستلزمات من الأجهزة والكوادر البشرية والطابعات والأحبار والورق، مع متابعة يومية من لجان مشكلة من جامعات دمشق وتشرين والبعث وطرطوس وحلب وحماة والفرات تتابع واقع المفاضلات خلال مدة التسجيل وتلقي الطلبات وفق التخصصات والرغبات المحددة، ليصار إلى استكمال جميع التحضيرات، ومنع حدوث أي ازدحامات، والإجابة عن مختلف استفسارات الطلاب وتبسيط إجراءاتهم.

وأشار وزير التعليم العالي إلى أنه سيتم تخصيص مقعد لكل طالب ناجح في الشهادة الثانوية في الفرعين العلمي والأدبي سواء في الكليات أم المعاهد التقانية التابعة للتعليم العالي ووزارات الدولة، ليصار إلى استيعاب جميع الناجحين، علماً أن جديد المفاضلات هذا العام هو إدخال السنة التحضيرية للكليات الطبية من طب بشري وطب أسنان وصيدلة، كرغبة في المفاضلة العامة، مع الأحقية للطالب بتسجيل رغبتين عام وموازٍ في المفاضلة الأولى.

مع التأكد أن المفاضلات تصدر بشكل تدريجي، بحيث تصدر المفاضلة العامة «الأولى» يتبعها صدور مفاضلة الموازي، ثم مفاضلة منح الجامعات الخاصة التي تتضمن مقاعد خاصة للوزارة في ٢٢ جامعة خاصة، ليصار إلى إصدار بقية المفاضلات، مع تخصيص وقت كاف للتسجيل في مختلف المراكز المحددة في جامعات القطر.

ونوه إبراهيم بالمتابعة اليومية من التعليم العالي ومناقشة المفاضلة ضمن اجتماع المجلس الأعلى للتعليم التقاني، ومجلس التعليم العالي، إضافة إلى اجتماع مجلس الوزراء، ومكتب التعليم القطري في القيادة القطرية لحزب البعث، بالتزامن مع إجراء دراسة مفصلة لنتائج الشهادة الثانوية، لتتحدد على ضوئه معدلات القبول الجامعي لجميع التخصصات الدراسية والقدرة الاستيعابية للكليات.

هذا وتستعد الوزارة لاستقبال (٨١) ألف طالب من الفرع العلمي و(٣٥) ألف طالب من الفرع الأدبي، علماً أن التسجيل في الأدبي (للعام والموازي) سيتم بشكل مباشر، على حين ستتم المفاضلة في الفرع العلمي.

في السياق وافق المجلس الأعلى للتعليم التقاني خلال اجتماعه برئاسة وزير التعليم، على إحداث وافتتاح عدد من الاختصاصات في الكليات التطبيقية والمعاهد التقانية وتحديد أعداد القبول والاستيعاب في هذه الكليات والمعاهد ليصار إلى عرضها على اللجنة العليا للاستيعاب الجامعي الثلاثاء القادم، علماً أن المجلس أقر من حيث المبدأ إحداث المعهد التقاني للهندسة الميكانيكية والكهربائية في جامعة البعث والمعهد التقاني لطب الأسنان في جامعة طرطوس، والموافقة على افتتاح اختصاص تقانة الأجهزة الطبية في الكلية التطبيقية في جامعة تشرين وافتتاح اختصاصي أطراف صناعية وتخدير وإنعاش في المعهد التقاني للخدمات الطبية الطارئة في جامعة حماة، واختصاص الأطراف الصناعية في كل من المعهد التقاني الصحي في طرطوس وحمص.

لا يحق للمجلس الحديث عن أي قضية منظورة في القضاء حتى يصدر الحكم النهائي فيها

رئيس لجنة «الرقابة» في مجلس الشعب: ثلاث شكاوى وسطياً تردنا يومياً معظمها لمن توقفت رواتبهم ولمصروفين من العمل

| محمد منار حميجو

كشف رئيس لجنة الشكاوى والرقابة في مجلس الشعب عبود الشواخ أن اللجنة تستقبل يوميا ثلاث شكاوى من المواطنين كمعدل وسطي ما عدا أيام العطل للمجلس، مشيراً إلى أنه في بعض الأيام لا يرد فيها شكاوى.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح الشواخ أن معظم الشكاوى التي ترد إلى اللجنة من المصروفين عن العمل والمتوقف رواتبهم ومن ذوي المفقودين والموقوفين، لافتاً إلى أن من أحد الشكاوى التي وردت مفتشة في الهيئة العامة للرقابة وللتفتيش قدمت شكوى بحق رئيس مجلس الوزراء ورئيسة الهيئة بسبب اتخاذهما قراراً بنقلها إلى وزارة التربية ولم يتم إنصافها «بحسب ادعائها».

وأضاف الشواخ: بعد مراجعة القضية تبين أن هناك دعوى منظورة في القضاء رفعتها المفتشة على رئيس مجلس الوزراء ورئيسة الهيئة وبالتالي فإن النظام الداخلي للمجلس ينص على أنه لا ينظر في القضايا المنظورة في القضاء حتى يصدر الحكم النهائي فيها، مبيناً أن المفتشة تبين أنها حصلت على حكم وقف تنفيذ القرار إلا أنه ليس نهائياً والنهائي يكون بتثبيت وقف التنفيذ أو فسخه.

وبين الشواخ أن كل الشكاوى التي ترد إلى اللجنة تحال إلى الوزارات المختصة ولكن ليس كلها تأتي بعد إجابة الوزارة وفق ما يريد المواطن المشتكي، موضحاً أن بعض الشكاوى من الممكن أن تصطدم بقوانين وأحياناً فوات الوقت بمعنى أن المواطن يلجأ إلى مجلس الشعب بعدما استنفد كل الفرص في الوزارة المختصة ولذلك في أغلب الأحيان يكون الجواب نفسه الذي سمعه في تلك الوزارة.

وأرجع الشواخ سبب تغير اسم اللجنة من الشكاوى والعرائض إلى الشكاوى والرقابة إلى وجود جهتين رقابيتين وهما الهيئة العامة للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية ولا يتبعان لأي وزارة بل إلى مجلس الوزراء وبالتالي لا ينطويان تحت أعمال لجان المجلس باعتبار أنها تراسل الوزارات وبالتالي تم تغير اسم اللجنة حتى تتبعا هاتان الجهتان إلى اللجنة في حال وردت شكوى يتم مراسلتهما.

وأضاف الشواح: يحق للجنة إرسال أي شكوى إلى الهيئة العامة للرقابة والتفتيش أو إلى الجهاز للرقابة المالية في حال لم تقتنع بالإجابة من الوزارة المختصة، لافتا إلى أنه لم يتم إحالة أي شكوى إلى هاتين الجهتين حتى الآن لأن المواطن المشتكي كان يقتنع في الإجابة من الوزارة المختصة.

واعتبر الشواخ أن أهم مهمتين لمجلس الشعب التشريعية والرقابية وبالتالي موضوع الرقابة ليس محصوراً فقط في لجنة الشكاوى والرقابة بل من مهمة المجلس كله باعتبار أنه يشرع القوانين ويراقب عمل الحكومة.

وكان مجلس الشعب عدل أسماء عدد من اللجان خلال الدور التشريعي الحالي كما تم إحداث لجان جديدة ومن بين اللجان التي تم تعديل اسمها لجنة الشكاوى والعرائض لتصبح لجنة الشكاوى والرقابة كما تم انتخاب رؤساء اللجان بعد انتخاب مكتب المجلس في الدورة العادية الماضية للمجلس.

عوائق تعترض وضع مشفى شهبا في الخدمة

| السويداء- عبير صيموعة

أكد مدير عام الهيئة العامة لمشفى شهبا غسان الحسين وجود ثلاثة عوائق أساسية تشكل حجر عثرة أمام وضع مشفى شهبا بالخدمة بعد أن وصل إلى مراحله الأخيرة من التجهيز.

وأوضح الحسين لـ«الوطن »أن أول تلك العوائق يتمثل في التأخر باستكمال تنفيذ الأعمال الواردة في بنود التوقيفات من الجهة المتعهدة التي لحظتها لجنة استلام المشفى منذ نحو ستة أشهر والتي كان من المفترض أن تنجز خلال مهلة ٩٠ يوماً إلا أن الجهة المتعهدة لم تنفذ المطلوب منها خلال هذه المدة.

أما العائق الثاني وفقاً للحسين فيتمثل بالنقص العددي في كادر المشفى الذي يفترض أن يكون ملاكه ٤٠٠ شخص ما بين أطباء وممرضين وفنيين وإداريين وعمال من الفئتين الرابعة والخامسة إلا أن الكادر الحالي الذي تم ندبه أو تعيينه للعمل في المشفى لا يتجاوز ١٣٠ بينهم نحو ٢٢ طبيباً مقيماً وأخصائياً والباقي كادر تمريضي وإداري، إضافة إلى نحو ٦٥ شخصاً من العاملين من الفئتين الرابعة والخامسة من الناجحين في الاختبار الأخير لمصلحة المشفى بحيث سيصبح العدد بحدود ٢٠٠ شخص أي ما يشكل نسبة ٥٠ بالمئة من الاحتياج الفعلي من الكادر الذي يتطلبه المشفى.

وأوضح الحسين أن العائق الثالث هو عدم تحقيق الاستقلال المالي والإداري للمشفى خلال العام الجاري والإبقاء على تبعيته لمديرية صحة السويداء على الرغم من كونه هيئة عامة وتأجيل عملية الفصل المالي والإداري حتى العام القادم الأمر الذي نجم عنه تأخير وروتين قاتل في تأمين ما يتطلبه العمل من مستلزمات وتجهيزات إدارية إضافة إلى التأخير في الكثير من التوريدات للمشفى من حيث الأجهزة والأثاث ومعدات العمل من فاكسات وطابعات وسواها فضلاً عن عدم فرز أي سيارة خدمة لمصلحة المشفى واضطرار العاملين الذين يداومون في المشفى منذ أكثر من خمسة أشهر للتنقل من وإلى المشفى على نفقتهم الخاصة.

ولفت الحسين إلى أن منظومة الإسعاف في المشفى جاهزة إلى جانب العديد من التجهيزات الطبية والمعدات وجرى وضع برامج للعمل للأطباء والممرضين إلا أن قسماً مهماً من الأجهزة الطبية لم يتم تزويد المشفى بها حتى تاريخه من بينها جهاز الطبقي المحوري وجهاز الأشعة وجهاز دوبلر القلب والأوعية وجهاز للجراحة وجهاز الجراحة التنظيرية.

وأمام ما تقدم يبقى السؤال الأكثر إلحاحاً: من يتحمل مسؤولية عدم وضع هذا الصرح الطبي الذي كلف مئات الملايين من الليرات في الخدمة؟ وإلى متى ينتظر أبناء المحافظة ومنطقة شهبا تحديداً ليستفيدوا من خدماته؟